

## زكاة

القرار رقم (78-ITR-2021)

الصادر في الدعوى رقم (13182-Z-2020)

لجنة الفصل

الدائرة الثالثة للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

الدخل في مدينة الرياض

### المفاتيح:

الربط الزكوي - جبائية الزكاة - الديوان العام للمحاسبة - ضريبة الدخل.

### الملخص:

طالبة المدعية بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن الربط الزكوي لعام ١٤٣٧هـ. أثبتت الهيئة بأن قرارها جاء متوافقاً مع أحكام المادة (١٣) من لائحة جبائية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٦/٠٦هـ، ثبت للدائرة أن الخلاف يكمن في إصدار المدعى عليها الربط الزكوي لعام ١٤٣٧هـ، وحيث أن اعتراف المدعية يكمن فيما ذكرته بأن القرار بنى على معلومات وبيانات غير صحيحة وأن المدعى عليها استندت إلى تقرير الديوان العام للمحاسبة وهي ليس لها أي علاقة نظامية بالمؤسسة، وتبين ضرب الكميات المباعة في السعر التجاري وهو غير صحيح حيث أنه لا يوجد أي هامش ربح لعمليات البيع إنما يتم اخذ عمولة ثابتة على كل عملية بيع- مؤدى ذلك: إلغاء قرار المدعى عليها - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

### المستند:

- المادة (١٣) (١٦/١٢,٦,٨) (٢٠/٣) من اللائحة التنفيذية لجبائية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٦/٠٦هـ.
- المادة (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٤٠/٢١) وتاريخ ٢١/٤/٢٠٤١هـ.

### الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:  
إنه في يوم الخميس ٢٩/٦/١٤٤٢هـ الموافق ١١/٠٢/٢٠٢١م، عقدت الدائرة الثالثة

للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض، المُشكّلة بموجب الأمر الملكي رقم (٢٣٨٠) وتاريخ ٤/٢٥/١٤٢٠هـ، بناءً على المادة (٦٧) من نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١١) وتاريخ ١٤٢٥/١٠/١٤هـ، وتعديلاته، جلستها عن بعد عبر الاتصال المرئي والصوتي، وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه؛ وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (١٣١٨٢-Z-٢٠٢٠-١٣١٨٢) وتاريخ ٧/٢٩/١٤٤١هـ الموافق ٢٤/٠٣/٢٠٢٠م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعيه/ ... (هوية وطنية رقم ...) بصفتها مالكة لمؤسسة ... (سجل تجاري رقم ...)، تقدمت باعتراضها على الربط الزكوي لعام ١٤٣٧هـ الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعى عليها؛ أجبت بأن قرارها جاء متواافقاً مع أحكام المادة (١٣) من لائحة جبایة الزکاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٠٦/١٤هـ، وتطلب الهيئة رفض الدعوى، مع حفظ حقها في تقديم المزيد من الردود والإيضاحات أمام اللجان.

وفي يوم الثلاثاء الموافق ٢٩/٦/١٤٤٢هـ، عقدت الدائرة جلستها عن بعد لنظر الدعوى، حضرها/ ... (هوية وطنية رقم ...) بصفته وكيلًا عن المدعيه بموجب الوكالة رقم (...) وتاريخ ١٤٢٠/٦/١٤هـ، وحضرتها/ ... (هوية وطنية رقم ...)، بصفتها ممثلة للمدعى عليها/ الهيئة العامة للزكاة والدخل، بموجب تفويض صادر عن وكيل محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل للشؤون القانونية برقم (...) وتاريخ ١٧/١٠/١٤٤١هـ. وبسؤال وكيل المدعيه عن دعوى موكلته، أجاب بأنه لا تخرج عمما ورد في لائحة دعواها المودعة مسبقاً لدى الأمانة العامة للجان الضريبية. وبمواجهة ممثلة المدعى عليها بذلك، أجبت بأنها تتمسك برد المدعى عليها المودع لدى الأمانة العامة للجان الضريبية. وقدمت ممثلة المدعى عليها مذكرة إلحاقية مشفوعاً بها عدد من المرفقات، وباطلأع وكيل المدعيه عليها، طلب الإمهال لتقديم الرد. وبعد المناقشة قررت الدائرة تكليف وكيل المدعيه بتقديم جوابه حيال مذكرة المدعى عليها وذلك في مدة أقصاها نهاية دوام يوم الاثنين ١٩/٦/١٤٤٢هـ. وأجلت الدائرة استكمال نظر هذه الدعوى إلى يوم الخميس الموافق ٢٩/٦/١٤٤٢هـ.

وفي يوم الخميس الموافق ٢٩/٦/١٤٤٢هـ، عقدت الدائرة جلستها عن بعد لنظر الدعوى، حضرها/ ... (هوية وطنية رقم ...) بصفته وكيلًا عن المدعيه بموجب الوكالة رقم (...) وتاريخ ١٤٢٠/٦/١٤هـ، وحضرها/ ... (هوية وطنية رقم ...)، بصفته ممثل للمدعى عليها/ الهيئة العامة للزكاة والدخل، بموجب تفويض صادر عن وكيل محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل للشؤون القانونية برقم (...) وتاريخ ١٧/١٠/١٤٤١هـ. وبسؤال الطرفين عمما يودان اضافته، أجابا بالنفي. وبناءً عليه، قررت الدائرة قفل باب المراجعة في الدعوى للدراسة والمداوله.

## الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) وتاريخ (٢٠٢٣) هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٠٢٣) هـ وتعدلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بتاريخ (٦/٤/٢٠٢٤) هـ وتعدلاته، ولائحته التنفيذية بالمرسوم الملكي رقم (١٠١) وتاريخ (١٥/٥/٢٠٢٤) هـ وتعدلاته، وبعد الاطلاع على قواعد وإجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ (٤/٤/٢٠٢٤) هـ. والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

**من حيث الشكل:** لما كانت المدعية تهدف من دعواها إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل في شأن الربط الزكي لعام ١٤٣٧ هـ، وحيث إن هذا النزاع من النزاعات الزكوية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل بموجب الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ (٢١/٤/٢٠٢٤) هـ، وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالظلم عليه أمام لجنة الفصل خلال (٣٠) يوماً من تاريخ الإخطار به، استناداً إلى المادة (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ (٤/٤/٢٠٢٤) هـ التي نصت على أنه: «يجوز لمن صدر في شأنه قرار من الهيئة الاعتراض عليه لديها خلال (ستين) يوماً من تاريخ الإبلاغ به، وعلى الهيئة أن تبت في الاعتراض خلال (تسعين) يوماً من تاريخ تقديمها، فإذا صدر القرار برفض الاعتراض أو مضت مدة (تسعين) يوماً دون البت فيه، فللمكلف خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه برفض اعتراضه أمام الهيئة أو مضي مدة (التسعين) يوماً دون البت فيه، القيام بأي مما يأتي: ١- طلب إحالة الاعتراض إلى اللجنة الداخلية لغرض التسوية، فإذا رفض المكلف قرار اللجنة الداخلية بشأن التسوية أو مضت المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، جاز للمكلف التقدم بدعوى التظلم من قرار الهيئة أمام لجنة الفصل خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه بقرار اللجنة الداخلية أو من مضي المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، ولا تشمل دعواه ما قد يكون تم التوصل في شأنه إلى تسوية مع اللجنة الداخلية. ٢- إقامة دعوى التظلم مباشرة أمام لجنة الفصل»، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تبلغت بإشعار رفض الاعتراض في تاريخ (٢٤/٣/٢٠٢٣)، وقد تقدمت بدعواها أمام لجنة الفصل في تاريخ (٢٠/٣/٢٠٢٣)، عليه فإن الدعوى تكون قد استوفت أوضاعها الشكلية، مما يتquin معه قبول الدعوى شكلاً.

**ومن حيث الموضوع:** فإنه بتأمل الدائرة للأوراق والمستندات التي تضمنها ملف الدعوى، وما أبداه أطرافها من طلبات ودفاع ودفع، فقد تبين للدائرة أن الخلاف يكمن في إصدار المدعي عليها الربط الزكي لعام ١٤٣٧ هـ، وحيث أن اعتراض المدعى يكمن فيما ذكرته بأن القراربني على معلومات وبيانات غير صحيحة وأن المدعي عليها استندت إلى تقرير الديوان العام للمحاسبة وهي ليس لها أي علاقة نظامية

بالمؤسسة، وتبين ضرب الكميات المباعة في السعر التجاري وهو غير صحيح حيث أنه لا يوجد أي هامش ربح لعمليات البيع إنما يتم اخذ عمولة ثانية على كل عملية بيع، بينما تدفع المدعي عليها بأن قرارها جاء متوافقاً مع أحكام المادة (١٣) من لائحة جبائية الزكاة، وحيث نصت الفقرتين (١، ٢) من المادة (١٣) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة، وحيث نصت الفقرتين (١، ٢) من المادة (١٣) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ٠٦/٤/٢٠٢٣هـ على أنه: «تجديد وعاء الزكاة لمن لا يمسكون حسابات نظامية: ١- صغار المكلفين ممن لا يتطلب نشاطهم مسك دفاتر وسجلات نظامية يجوز محاسبتهم بالأسلوب التقديرى. ٢- يتم تصنيف المكلف ضمن صغار المكلفين إذا توفرت فيه الضوابط التالية: أ- أن لا يكون لديه أية استيرادات أو عقود. ب- أن لا تتجاوز عدد السجلات التجارية التي يزاول المكلف العمل من خلالها عن خمسة. ج- أن لا يتجاوز عدد العاملين لدى المكلف (١٠) عمال وموظفيين إذا كان نشاطه تجاريًّا فقط، و(٣٠) عاملًا وموظفًا للأنشطة الأخرى المختلفة (مقاولات، خدمات، حرف)، كما نصت الفقرة (٦) من ذات المادة على أنه: «يتكون الوعاء الزكوي بالأسلوب التقديرى من الآتى ما لم يظهر إقرار المكلف وعاءً أكبر: أ- رأس المال العامل، ويتم تحديده بأى من الطرق الممكنة سواءً من السجل التجارى، أو عقود الشركة ونظامها، أو أي مستند آخر يؤيد ذلك، وإذا ظهر أن حقيقة رأس المال العامل تغير ذلك فإن للهيئة تحديده بما يتناسب مع حجم النشاط وعدد دورات رأس المال بحسب العرف في كل صناعة أو تجارة أو أعمال. ب- الأرباح الصافية المحققة خلال العام والتي يتم تقديرها بنسبية ١٠٪ كحد أدنى من إجمالي الإيرادات...»، كما نصت الفقرة (٨) من ذات المادة على أنه: «عند تحديد الوعاء الزكوي بالأسلوب التقديرى تقوم الهيئة بتجميع المعلومات التي تمكنتها من احتساب الوعاء الزكوي الذي يعكس بطريقة عادلة حقيقة نشاط المكلف في ضوء الظروف والحقائق المرتبطة بالحالة والمعلومات المتوفرة عن المكلف لدى الهيئة من خلال ما يقدمه المكلف من دلائل وقرائن موثقة، ومن خلال المعاينة الميدانية والفحص الذي تقوم به الهيئة ومن خلال أية معلومات تحصل عليها من أطراف أخرى مثل حجم استيراداته، وعقوده، وعمالته، والقروض والإعانات الحاصل عليها»، كما نصت الفقرة (١) من المادة (١٦) من ذات اللائحة على أنه: «يجب على كل مكلف - باستثناء صغار المكلفين - المشار لهم في الثالثة عشرة الاحتفاظ بالدفتر التجارى والسجلات الضرورية لتحديد الوعاء الزكوي بشكل دقيق داخل المملكة وباللغة العربية مع الاحتفاظ بالمستندات التي تثبت صحتها والبيانات والإيضاحات التي تؤيدتها»، كما نصت الفقرة (٣) من المادة (٢٠) من ذات اللائحة على أنه: «يقع عبء إثبات صحة ما ورد في إقرار المكلف الزكوي من بنود وأى بيانات أخرى على المكلف، وفي حالة عدم تمكنه من إثبات صحة ما ورد في إقراراه، يجوز للهيئة عدم إجازة البند الذي لا يتم إثبات صحته من قبل المكلف أو القيام بربط تقديرى وفقاً لوجهة نظر الهيئة في ضوء الظروف والحقائق المرتبطة بالحالة والمعلومات المتاحة لها»، وبناءً على ما تقدم، وبعد الاطلاع على البيانات المقدمة من الطرفين، وحيث أن احتساب الوعاء الزكوي يتم بناءً على إقرار المدعية المحدد بالإقرارات المقدمة منها ويلزمها أن تقدم ما يؤيد تلك الإقرارات،

وتمثل القوائم المالية الخيار الأساس المؤيد لاحتساب الوعاء، ولكي يعتد بها وتكون أساساً لاحتساب الوعاء الزكوي يقتضي أن تكون مكتملة الأركان من حيث الإعداد والقياس والعرض والإفصاح، ويتبين للدائرة في شأن ادعاء المدعية بأن لديها حسابات نظامية، وقامت بإرفاق عدد من فواتير المبيعات والقوائم المالية المعتمدة للأعوام ٢٠١٧م و ٢٠١٩م، في حين أن المدعى عليها قامت بإصدار الربط الزكوي التقديريري دون بيان سبب الربط التقديريري والبيانات والمعلومات التي تم الاستناد إليها عند الربط التقديريري، الأمر الذي يتبعه معه لدى الدائرة إلغاء قرار المدعى عليها لعدم تقديمها البيانات المعتمد عليها في عدم الأخذ بالقواعد المالية وإصدار ربط تقديري دون تقديم أساس الاحتساب التقديريري.



### القرار:

**ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:**

- قبول اعتراف المدعية / ... (هوية وطنية رقم ...) من الناحية الشكلية، وفي الموضوع، إلغاء قرار المدعى عليها.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد حددت الدائرة ثلاثة أيام موعداً لتسلّم نسخة القرار، ولأطراف الدعوى طلب استئنافه حسب النظام خلال (٣٠) ثلاثة يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسليمها، بحيث يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة في حال عدم تقديم الاعتراض.

**وصلَ الله وسَلَّمَ على نبِيِّنَا مُحَمَّداً، وعلَى آلِهِ وصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.**